ديسمبر/2016

تعليق

حالة حقوق الإنسان وحكم القانون في إريتريا[1]

يصادف الأحد الموافق 18سبتمبر 2016 الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتقال مجموعة من كبار قادة الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا وخليفتها الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة؛ وزراء في الحكومة، أعضاء البرلمان و كبار ضباط الجيش وأيضا الصحفيين المستقلين.

في سبتمبر الأسود، كما اسميته في كتابي فإن الحكومة وبعد أن احتجزت هؤلاء بتهم ملفقة، لم توجه اليهم الى الآن أي تهمة رسمية و لم تقدم السجناء السياسيين البارزين أمام أي محكمة قانونية. وهي لا تزال تحتجزهم في الحبس الانفرادي وتحرمهم من حقوق الزيارة العادية من قبل أسرهم أ و الأصدقاء ولا حتى مراقبي حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الحكومة أي معلومات عن مكان وجودهم أو حالة صحتهم البدنية والعقلية.

إن مسألة ما إذا كان الاحتجاز الغير محدود الامد هذا في الحبس الانفرادي دون توجيه الاتهام أو دون محاكمة يشكل جريمة ضد الإنسانية هو امر يمكن النظر اليه الآن على ضوء النتائج التي توصلت إليها مؤخرا لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في إريتريا. و أن الغرض من هذا التعليق هو ليس تقديم مناقشة شاملة لهذا الموضوع الواسع، و إنما تقديم بعض الملاحظات بشأن الحالة العامة لحقوق الإنسان والحاجة إلى الحكم الديمقراطي في إريتريا. وفي هذا السياق، سنسلط الضوء أيضا على دور الإريتريين في الشتات، بشكل عام، وفي كندا على وجه الخصوص.

والواقع أن هناك صلة عضوية بين حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الديمقراطي.

ويعرف توم بينغهام (2010)، وهو قاضي بريطاني بارز، يعرف سيادة القانون بأنه "مبدأ حكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، مسؤولين أمام القوانين العامة و يتم اصدارها، وإنفاذها على قدم المساواة، و يفصل فيها بصورة مستقلة، بما يتفق مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ".

[1] يستند هذا التعليق إلى خطاب السفير عنبرهان ولدقريس في جامعة وينيبيغ بكندا في 25 سبتمبر 2016 بدعوة من مجموعة مانيتوبا لحقوق الإنسان الكندية - الإندونيسية للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لاعتقال مجموعة كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الجبهة (www.eri-platform.org).

وبموجب سيادة القانون، يخضع جميع الأشخاص والمؤسسات للقانون ويطبق عليهم بشكل عادل كما يتم تطبيقه على قدم المساواة. وفي النظام السياسي الذي يستند الى سيادة حكم القانون، يكون للقانون أهمية قصوى على أفعال الحكومة والشعب. اما في حالة الحكم الديكتاتوري كما هو الحال في إريتريا، حيث يسود حكم الفرد، تتم ممارسة الحكم وقواعد السلوك وتغييرها وفقا لتقدير شخص واحد، أو مجموعة مختارة من الأشخاص.

ويجدرالقاء نظرة على حالة سيادة القانون في إريتريا على صعيدالقوانين المحلية، والإقليمية والدولية.

على الصعيد المحلي، تتمتع إريتريا بما يلي:

(1) دستور مصادق عليه والذي يأكد الحقوق الأساسية

(2) المدنية والجنائية والإجراءات المرتبطة بها.

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، أصبحت إريتريا طرفا في عدد من المعاهدات الدولية والاتفاقيات الإقليمية، مثل:

(1) المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية السياسية (2002)

(2) الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب [(1999)

(3) اتفاقية القضاء على العمل القسري (2000)؛

(4) اتفاقية مناهضة التعذيب (2014)

والمشكلة تكمن في أن هذه الوسائل القانونية لا توجد إلا على الورق. لم يتم تفعيلها وليست ذات تأثير يذكر. وقد تم تعليق الدستور المصادق عليه منذ عام 1997. القوانين المدنية وقوانين العقوبات والإجراءات المرتبطة بها لا تطبق على النحو الواجب تطبيقه. ويتم أيضا تجاهل القوانين الدولية. ولا توجد آلية للمساءلة المحلية، أو التوبيخ الإقليمي أو الإنفاذ الدولي.

وفي سياق هذا الفراغ الدستوري والقانوني، اتى تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، الذي تم تقديمهلمجلس حقوق الإنسان في 9 أمايو 2016 والذي توصل إلى خلاصة بأن هناك أسباب معقولة للإعتقاد بأن المسؤولين الإريتريين قد إرتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان جسيمة وواسعة الانتشار ومنهجية ترتقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وإن قائمة الجرائم المزعومة تشمل "الاسترقاق، والسجن، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاضطهاد، والاغتصاب، والقتل، وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية " وذلك منذ عام 1991.

وإذ تلاحظ اللجنة أن إريتريا، بدون إصلاح قانوني ومؤسسي كبير، لا يمكنها أن توفر مجالاً للمساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات، وبناءً عليه توصي اللجنة بأن يحيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الملف إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للنظر في الامر، وأن يقوم الاتحاد الأفريقي بإجراء تحقيق وإنشاء آلية للمساءلة، وأن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ابممارسة التزاماته بمحاكمة أو تسليم الأفراد المشتبه بهم بارتكاب جرائم من هذا القبيل . ومن المهم أن نلاحظ أن اللجنة لم تعلن أن الجرائم قد ارتكبت ولكن فقط ذكرت أن لديها أسباب معقولة للاعتقاد أن الجرائم قد ارتكبت.

وعلاوة على ذلك، هناك مشكلة تتعلق بالإطار الزمني الذي يشمل العقد الأول من عمر لدولة برمته حيث لا مبرر ولا شرعية للحكومة.

ومن جانبها، أنكرت الحكومة الإريترية أي مخالفات وانتقدت التقرير اللجنة معتبرة اياه بأنه ذو دوافع سياسية. وعليه إنقسم الشتات الإريتري بين الدعم والمعارضة لنتائج لجنة التحقيق. وعلاوة على ذلك، إن المعارضة في الشتات هي أيضا منقسمة

في حالة من الإستقطاب، وتسبب ذلك في خلق قدر من الطاقة السلبية الداخلية. كيف يمكن اذ للمعارضة السياسية في الشتات التغلب على حالة التشرذم والاسقطاب ، وتوحيد جهودها في إطار الحد الأدنى من البرامج القائمة على رؤية مشتركة تخدم الانتقال الديمقراطي المنظم في إريتريا؟

بادئ ذي بدء، هناك ضرورة ملحة تتطلب التمكن من التمييز بين دولة إريتريا وشعب إريتريا وحكومة إريتريا. إن دولة إريتريا هي وطن لجميع الإريتريين تشمل الشعب، والوطن ، والأراضي، . فالشعب يقصد به المواطنون جميعا بإختلافاتهم الإثنية واللغوية والثقافية، وتنوعهم الديني والإقليمي. والحكومة هي النظام الذي يمارس السلطة ويسيطر عليه حزب الشعبية للديمقراطية والعدالة. الشعب وأرض الوطن دائمان وسوف يستمران ؛ وان ارتريا هي دولة مستقلة وذات سيادة. إن الدولة الإريترية والشعب الإريتري موجودان للبقاء. في حين إن حكومة إريتريا المؤقتة ستزول عاجلا أم آجلا. بالتاكيد من الأفضل أن يتم ذلك في أقرب ، من وجهة نظر مصلحة الديمقراطية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان في إريتريا. وهذا أمر متروك تماما للشعب الإريتري في الداخل وفي الشتات، لتقصير فترة ولايتها أو تمديدها، وفي أيديهم تسريع ونهاية الدكتاتورية وتدشين نظام ديمقراطي جديد.

ماذا يعني ذلك في الواقع العملي؟ وهذا يعني أن الإريتريين الوطنيين المؤيدين للديمقراطية:

(1) الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية والأمن القومي لدولة إريتريا؛

(2) تعزيز مصالح الشعب الإريتري ووحدته ورفاهه

(3) كشف وعزل وإضعاف النظام المستبد.

وبمجرد أن يستطيع الناس التمييز بين الدولة والشعب والحكومة، يمكن أن نرى أن الجنة التحقيق التابعة للامم المتحدةbلا تتهم الدولة أو الشعب الارتري. كما أنها لا تتهم حكومة إريتريا بأكملها. انها تتهم بعض المسؤولين في الحكومة فقط بارتكاب جرائم ضد الشعب، وضمنا الدولة. ومع ذلك، فإن التقرير يدعم المبادئ القانونية لإجراءات لسير العدالة وافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة. وتحديدا لهذا السبب أوصت اللجنة باتخاذ تدابير قانونية للتأكد من الجرائم المزعومة ومساءلة الجناة وضمان العدالة للضحايا.

وعلاوة على ذلك، يشير تقرير لجنة التحقيق إلى طريقتين ممكنتين لتحقيق العدالة وهما:

(1) إريتريا ديمقراطية التي تجسد إصلاحا قانونيا ومؤسسيا كبيرا قادر على إقامة العدل، وتوفير المساءلة عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة، والإغلاق العادل لضحايا الجرائم المؤكدة.

(2) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عبر الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية المكلفة بمحاكمة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. و لإقامة العدل تتطلبان كلا الطريقين عملا شاقا مستمرا ونفقات مالية كبيرة، ومع ذلك لا يوجد ضمان نجاح أي مسار على نحو مسبق.

إن المصالح الوطنية المتباينة للقوى الكبرى، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي (P5)، والجغرافيا السياسية السائدة المتقلبة في منطقة القرن الأفريقي الاستراتيجية، وحوض البحر الأحمر وجنوب شبه الجزيرة العربية ، سيجعل القرار بالإجماع المطلوب بشأن قرار الإحالة صعبا، إن لم يكن مستحيلا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسييس أعمال المحكمة الجنائية الدولية قد قوض مصداقيتها العامة. وعلاوة على ذلك، فإن سجلها المتمثل في المقاضاة الانتقائية، والتركيز بشكل خاص على المشتبه بهم من الأفارقة[2] ، وعدم تطبيق معايير مماثلة على حالات مماثلة، وما يترتب على ذلك من فقدان الثقة من جانب الاتحاد الأفريقي ومعظم الدول الأعضاء فيه، من شأنه أن يجعل من السبل الخارجية إلى العدالة امراً صعبا، و لا حتى يمكن الدفاع عنه ، في السياق القاري. وعلاوة على ذلك، فإن الملاحقة القضائية بموجب لأحكام القضائية للمحكمة الجنائية الدولية يتطلب تعاون الحكومة الإريترية، وهو أمر غير محتمل البتة.

وفي الوقت نفسه، فإن الوسائل الوطنية إلى العدالة يستلزم انتقال إريتريا إلى نظام حكم دستوري يقوم على المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما أنه يتطلب أيضا إنشاء جهاز قضائي مستقل يتمتع بالكفاءة المطلوبة. وفي التحليل النهائي، يجب على الإريتريين الذين يناضلون من اجل الديمقراطية أن يتخذوا خيارا استراتيجيا. يجب عليهم أن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في اتباع العدالة الجزائية والعقابية أم العدالة الإنتقالية التصالحية؛ إذا كانوا يرغبون في الانتقام أو السعي إلى التسامح؛ إذا كانوا يرغبون في استعادة الماضي المظلم القديم أو الانتقال إلى مستقبل جديد مشرق. ويحتاج الإريتريون في الداخل وفي الشتات إلى الانخراط في حوار وطني شامل وعلى جميع المستويات من أجل اتخاذ خيار استراتيجي بشأن كيفية المضي قدما في ما يجب القيام به عندما يحين الوقت.هناك قضية مسألة إختيار خياراً استراتيج تكون ملكيته للارتريين وبقيادتهم حيث يكون بامكان الارتريين ان يكونو اسياد مصيرهم ، ويضمن العدالة للمظلومين، ويخدم قضية الوطن على أفضل وجه و يضمن المصالحة، و يحقق التقدم والازدهار للشعب الإريتري.

وإزاء هذه الخلفية، سيكون من المفيد النظر إلى حقائق أساسية معينة ومحاولة إيجاد أرضية مشتركة للإريتريين الذين يناضلون من اجل الديمقراطية ، داخل البلاد وفي الشتات، للعمل معا لتسريع نهاية الطغيان وإقامة نظام ديمقراطي جديد في البلد. وفي هذا السياق وهذا المنعطف، سنوضح ونبدي تعليقات موجزة بشأن ثلاث من الجرائم المزعومة، أي الاسترقاق والسجن والتعذيب.

الإسترقاق

لقد كانت الخدمة الوطنية المفتوحة سبب ويلات شباب إريتريا. وطبقت الخدمة الوطنية في انتهاك واضح لشروط مرسوم عام 1995، تحرم المجندين من الحق في التربية الأسرية العادية، وفرصة التعليم المناسب، وآفاق تطوير إمكاناتهم. وعلاوة على ذلك، فإنها تدمر الاقتصاد الوطني والأسري، وتضعف تنمية البلاد وتشكل تهديدا لأمنها القومي على المدى البعيد. الخدمة الوطنية التي لا نهاية لها تسببت في تبديد الإنتاجية وسرقت مستقبل شباب إريتريا، لا تنفذ بالتخطيط المناسب والتعويض الواجب، تمثل اليوم عبودية معاصرة تعادل الاسترقاق. وفي رأي لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن حقوق الإنسان في إريتريا، يعتبر هذا جريمة ضد الإنسانية.

[2] في الحالات الست التي لا تزال جارية أو على وشك أن تبدأ، اتهمت المحكمة الجنائية الدولية الأفارقة فقط، وهو ما يفسرلماذا تهدد الدول الأفريقية الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية.

السجن

قد القي القبض على السياسيين والصحفيين ولا يزالون في السجون دون اي محاكمة. الاعتقالات التعسفية والاحتجاز لأجل غير مسمى يحدث شفهيا من دون أي أوامر مكتوبة أو موقعة. فيما يتعلق بأعضاء المجلس الوطني للحكومة الانتقالية، تمثل الاعتقالات بحقهم انتهاكا واضحا لمبدأ الحصانة البرلمانية. فالتوقيف دون مراعاة الأصول القانونية والاحتجاز دون محاكمة يشكلان انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وبعيدا عن مزاعم الغش والفتنة التي لا أساس لها، أن المعتقلين السياسيين لم توجه إليهم تهمة رسمية و لم يحكاموا أمام محكمة.

إن السجناء وبمجرد احتجازهم، لم يسمع عنهم أو يسمع منهم، وهم محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في الحبس الانفرادي. ولا توجد معلومات رسمية عن مكان وجودهم ولا عن حالة صحتهم البدنية أو العقلية. وليس لديهم حقوق الزيارة من أفراد ا عائلاتهم أو من مراقبي حقوق الإنسان الدوليين، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن غير القانوني حبس الناس، ونفيهم وبعيدا والتنكر لهم! في رأي لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في احوال حقوق الإنسان في إريتريا، هذا يشكل جريمة ضد الإنسانية.

التعذيب

و جمع تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة قصص مروعة عن التعذيب المرتكب ضد المعتقلين السياسيين والسجناء العاديين من الضحايا أنفسهم مباشرة. ويمثل الاحتجاز لأجل غير مسمى والحبس الانفرادي الحرمان من الحق الأساسي في الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة، وهي من بين أشد أشكال التعذيب القاسية وتمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. وفي رأي لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن حقوق الإنسان في إريتريا، يعتبر هذا جريمة ضد الإنسانية. ومن المروع جدا أن نتصور مثل هذه الحالات حتى لفترة وجيزة!

ومن الواضح أن إريتريا أصبحت طاردة لشعبها وغير قابلة للعيش فيها! وقد تأكد مرارا وتكرارا من أن الإنتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان، والتي تفاقمت بسبب الصعوبات الاقتصادية، تدفع الشباب الإريتري إلى الفرار من بلدهم وتعريض حياتهم إلى مخاطر أعظم. فبعضهم يستخدم المتاجرين بالبشر؛ والبعض الآخر يسير سيرا على الأقدام. يموت كثيرون من ضربات الشمس اثناء الرحلات عبر الصحاري والمحفوفة بالمخاطر إلى شمال أفريقيا؛ أو غرقاً في البحر الأحمر أو البحر المتوسط أثناء العبور إلى شبه الجزيرة العربية أو أوروبا؛ أو يهلكون من جراء تجارة الأعضاء البشرية في سيناء. على سبيل المثال يمكن ان نذكر مأساة لامبيدوسا !

ومن الواضح تماما أن الإريتريين الفارين من بلادهم هم لاجئون سياسيون. وإلا فإن معظم الإريتريين يحبون بلدهم ويفضلون البقاء في منازلهم. إنهم يدفعون إلى الهروب في المقام الأول بسبب القمع السياسي القاسي واليأس المطلق، أكثر مما يدفعهم البحث على آفاق حياة أفضل في أماكن أخرى. ولذلك فإن بلدان المقصد مثل كندا يجب أن ترحب بهم وتستضيفهم وتوفر لهم الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، في انتظار حدوث تغييرات إيجابية في احوال حقوق الإنسان في إريتريا.

الوضع الجيوسياسي الإقليمي

إن منطقة الاستراتيجية للغاية القرن الأفريقي (HoA) وحوض البحر الأحمر استراتيجية للغاية وتوجد في حالة من الاضطراب. ومعظم البلدان في منطقة القرن الأفريقي (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال) أو منطقة القرن لأفريقي الكبرى (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال وكينيا وجنوب السودان والسودان وأوغندا)، وفي شبه جنوب الجزيرة العربية المجاورة، تجد نفسها وبدرجات متفاوتة في أزماة عميقة. ويجب التأكيد على أن هذه المنطقة المتقلبة، والتي تعاني من تفاقم الصراع الداخلي، والنزاع المزمن بين الدول والحروب الطائفية الدموية، تؤثر تأثيرا سلبيا وقويا على السلام والأمن والاستقرار في إريتريا ورفاهية الشعب الإريتري.

دور الإريتريين في الشتات

يجب على الإريتريين في الشتات، بما في ذلك في كندا، أن يضغطوا على حكوماتهم المضيفة على أمور منها:

• الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين المسجونين وسجناء الرأي.

• إقناع الحكومة الإريترية بإرساء سيادة القانون وإعمال الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تكون إريتريا دولة طرفا فيها وضمان حقوق الإنسان العالمية لشعبها؛

• الطلب على شفافية ومساءلة الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتعمل في قطاع التعدين في إريتريا، خاصة فيما يتعلق ب :

- السياسة البيئية،
- ممارسة التوظيف، و
- توزيع الإيرادات والمعاملات المالية مع الإريتريين و الحكومةو

• الضغط عليهم لممارسة الضغط على الحكومة الإريترية من أجل:

- إدارة الخدمة الوطنية تمشيا مع إعلان عام 1995؛
- التأثير الفوري والإفراج غير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين المسجونين وسجناء الرأي والمعتقلين المواطنين العاديين؛ و
- وقف الاعتقالات التعسفية والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون وإنفاذهاالاختفاء.

وأخيرا، والأهم من ذلك، ينبغي للإريتريين في الداخل وفي الشتات أن يشاركوا بنشاط في الجهود الوطنية الرامية إلى خلق تغيير منظم ينقل إريتريا إلى الحكم الديمقراطي ويساهم في بناء دولة إريترية دستورية ومتقدمة ومزدهرة.